جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني (تسليط الضوء على الفترة 2002–2016).

Attracting foreign investment towards the industrial sector as a key to the advancement National Economy (highlighting the period 2002-2016).

د.طالم علي
أستاذ محاضر قسم 'ب'
جامعة إبن خلدون بتيارت –الجزائر –

د.كافي فريدة
أستاذة محاضرة قسم 'ب'
م.ج عبد الحفيظ بوالصوف بميلة –الجزائر –

الملخص:

اهتم هذا البحث بإلقاء الضوء على تنشيط الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني. فمن خلال البحث تم التوصل إلى استنتاجات عديدة كان من أهمها أن القطاع الصناعي خلال الفترة 2002-2016 قدم مداخيل جد معتبرة ساهمت في رفع مستوى الاقتصاد في الجزائر، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع الحيوي لا يعكس الإمكانات الكبيرة المتاحة، والجهود المبذولة والمكرسة لترقيته. كما توصل البحث إلى مجموعة من المقترحات كان من أهمها استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها المتوقعة على النمو مرهون بالقدرة على الترويج للأفكار والفرص الاستثمارية لتسليط الضوء على ما هو متاح من مشروعات جديرة بالاستثمار خاصة في القطاع الصناعي، وذلك في سبيل تثمين القدرات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية إضافة إلى تنويع الشركاء الاقتصاديين والاستفادة من إمكانياتهم وخبرتهم.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، القطاع الصناعي، الجزائر.

Abstract:

This research focused on highlighting the activation of foreign investment in the industrial sector as a key to the advancement of the national economy. The research has reached several conclusions, the most important being the industrial sector during the period 2002-2016 Made very significant revenues contributed to the upgrading of the economy in Algeria, However, the volume of foreign direct investment in this vital sector does not reflect the great potential available and the efforts made to promote it.

The research also found a number of proposals, the most important of which was attracting more foreign direct investment and its expected effects on growth Depends on the ability to promote ideas and investment opportunities ,to highlight the available investment projects, especially in the industrial sector,, In order to value economic capacity and expand the productive base, as well as to diversify economic partners and to use their potential and expertise.

Key words: Foreign Direct Investment, Industrial Sector, Algeria.

مقدمة: تُعتبر الصّناعة قاطرة التنمية، كما تُعدّ عملية التّصنيع شرطاً معترفاً به في مجال التنمية أيضاً، حيث تسمح بالتّحولات الأساسية للبنية الإجتماعية والإقتصادية، ذلك عن طريق إنتشار وسائل التّقدم التّقني، كما تُساهم في تكامل الإقتصاد بواسطة إنشاء ترابط وتبادل بين مختلف القطاعات، لذلك تسعى الدّول النامية لتبني سيّاسات وبرامج صناعيّة تنبثق من إستراتيجيات شاملة تحقّق التنمية الإقتصادية، من خلال وجود قطاع صناعي قادر على الخروج بمنتجاته إلى الأسواق العالميّة منافساً لمنتجات الدول المتقدّمة.

إدراكاً منها لأهمية القطاع الصّناعي في تحقيق التنمية الإقتصادية، قامت السّلطات الجزائرية بجملة من الإصلاحات تهدف في مجملها إلى التّوصل إلى إنشاء قاعدة صناعيّة متينة، تسمح بتلبيّة حاجيّات المجتمع، من هنا أصبح تنشيط الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع من الأولويات للنهوض بالاقتصاد الوطني وخاصة مع تراجع العائدات النفطية.

إشكالية الدّراسة: على ضوء ما سبق طرحه وفي ظل الجدل القائم في الجزائر حول دور الصناعة ومكانتها في التطور الاقتصادي وعلاقتها بتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجية للنهوض بالقطاع الصناعي، نظرا لإمكانية مساهمته في المديين المتوسط والبعيد في تحقيق معدلات النمو المستهدفة والقابلة للاستمرار.

وبناءا على ذلك تبرز لنا الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع على النحو التالي: **إلى أي مدى يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة أن يلعب الدور المنوط به في التنمية الاقتصادية وهذا باعتباره قطاعًا استراتيجيًا في الاقتصاد الوطني؟.**

فرضيات الدّراسة:

الفرضية الأولى: الاستثمار الأجنبي مصدر حيوي للقطاع الصناعي، حيث أضحى القوة الدافعة للاندماج في الاقتصاد العالمي والنهوض بالاقتصاد الوطني.

الفرضية الثانية: للاستثمار الأجنبي تأثير ايجابي على القطاع الصناعي نظرا لقدرته على استغلال وتثمين المتاح من الموارد الاقتصادية، إضافة إلى مدى مساهمته في الناتج الداخلي وإنشاء فرص حديثة للتشغيل.

أهمية الدّراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية وفعالية الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، فقد أدركت هذه الأخيرة ومنها الجزائر حقيقة الدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار المحلي، بعد تضاءل مصادر التمويل الأخرى، ولعل قطاع الصناعة يعد من القطاعات الحساسة التي يجب أن يكون لها نصيب في ذلك.

منهج الدّراسة: نستند على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي عند الحديث عن ظاهرة الاستثمار الأجنبي وكذا النشاط الصناعي، نستعين بأسلوب العرض التاريخي والوصفي لعدد من الوقائع المتعلقة بالموضوع، ثم نشير بلغة الأرقام ضمن التحليل لبعض المعطيات الإحصائية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة. لمعالجة الإشكالية المطروحة نعرّج على المحاور الموالية.

المحور الأول: ماهية الصّناعة ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية

مرّت العملية الصّناعية بالعديد من المراحل عبر الزّمن من شكلها التّقليدي إلى المعاصر، نظراً للأهمية البالغة التي تحدثها على تنمية إقتصاديات الدّول النامية وحتى المتقدّمة.

الفرع الأول/التطوّر التّاريخي للظاهرة الصّناعية: تعود نشأة الصّناعة إلى المجتمع البدائي، بقيّت تتطوّر إلى أن وصلت إلى مستويات عاليّة في المرحلة المعاصرة، عموماً لقد مرّت بالمراحل التالية[1]:

أ- مرحلة الصّناعة المنزلية: حيث بدأت الصّناعة في الأوّل بشكل أنشطة منزلية ضمن القطاع الزّراعي الرّيفي في شكل ورشات، إذ كانت المرأة تقوم بصنع وحيّاكة الملابس والغزل والنّسيج، بينما كان الرّجل يقوم بصناعة أدوات العمل والطّبخ وغيرها من الأدوات الضّرورية للمنزل والإنتاج، إضافة إلى العمل في الزّراعة، لقد كان هذا العمل يدويّا يهدف إلى إشباع إحتياجات العائلة من المنتجات اللاّزمة دون أن يُخصّص منه شيئا للسّوق، استمر هذا النّمط إلى مرحلة متقدّمة في تطوّر المجتمع البدائي بسبب ضآلة حجم الإنتاج، مع مرور الزّمن أصبح هذا الإنتاج مورداً رئيسيا لدخل بعض العائلات، ذلك عندما أصبح جزءاً منه مخصّصا للتّبادل في السّوق أو على شكل خدمات صناعيّة للغير.

ب- المرحلة الحرفية: ظهر هذا النّوع من النّشاط الصّناعي بصورة تدريجية خلال السّياق التّاريخي لتطوّر العمل، حيث تحوّل بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصّصين في نشاط معيّن في القرية كحرفيين أو صُنّاع كالحدادين والنّجارين والصّاغة والخزفيين...الخ، أصبح نشاطهم مخصّص أساساً للسّوق، ذلك بإنتاج سلع صناعيّة بطلب من المستهلك، بعد ذلك أصبح إنتاج السّلع وعرضها للبيع في السّوق دون طلب من المستهلك، بهذا أصبح الحرفي صناعي صغير، تُعتبر المرحلة الحرفية مرحلة مهمّة في تطوير الصّناعة وتطوّر قوى الإنتاج وتحسين أدواته.

ج- المرحلة التّعاونية الرأسمالية البسيطة: ظهر ما يُسمّى بالمشغّل الصّغير، فيه يقوم ربّ العمل والمنتج باستخدام العمّال الحرفيين الآخرين مقابل أجور محدّدة لصنع المنتجات باستعمال تقنية يدوية، تحت سقف واحد، لقد ساعدت هذه الوسيلة على الرّقابة داخل المؤسّسة التّعاونية الإنتاجية ممّا يؤدّي إلى وجود نوع من المنافسة بين العاملين، إلى جانب الإقتصاد في نفقات الإنتاج ووسائل النقل، غير أنّ هذا النّمط الإنتاجي التّعاوني بقيّ محدود الفائدة نظراً لعدم استخدامه أسلوب تقييم العمل والإستفادة من فوائد تقسيم العمل.

د- مرحلة المشغّل الرّأسمالي: هو عبارة عن ورشة عمل أو أكثر يعمل فيها عدد كبير من العمّال تحت إشراف ربّ العمل، باستخدام أدوات عمل يدوية مع وجود تقسيم في العمل، لقد انتشرت المشاغل في الدّول الأوربية ابتداء من أواسط القرن السّادس عشر حتى الثّورة الصّناعية في إنجلترا، استمر في بلدان أخرى حتى القرن التّاسع عشر، يرتبط العمل في هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج يصاحبها تخصّص في أدوات العمل المستخدمة، ممّا نتج عنه زيّادة كبيرة في الإنتاجية مقارنة بالمرحلة السّابقة لهذه المرحلة.

هـ– مرحلة الصّناعة الآليّة: إذ أنّ التّطبيق العملي لمنجزات العلم والتّكنولوجيا في الصّناعة أدّى إلى إدخال أنواع جديدة من الآلات والتّكنولوجيا لم تكن موجودة سابقا كالمكائن البخارية والطّاقة الكهربائية، لقد تكونّت هذه الصّناعة بعد عملية بناء إقتصادية وفنّية طويلة لمصانع آلية بدأت من الصّناعة الخفيفة وانتقلت بعدها إلى الصّناعات الثّقيلة.

الفرع الثاني/مفهوم الصّناعة: تُعدّ الصّناعة ظاهرة إقتصادية واجتماعية وحضارية في كل بلد من بلدان العالم، فالصّناعة عملية معقّدة تمتدّ جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثّر في تركيبته الحضارية، بما يؤدّي إلى تطوّره اقتصاديا واجتماعياً وعمرانيّا، في الوقت نفسه تتأثّر الصّناعة بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية والسّياسية لذلك المجتمع. إذا أُريد للصّناعة أن تسهم بفعّالية في تطوير المجتمع ونموّه، فإنّه يفترض أن يتبنّى خطّة التّصنيع على أساس الإستغلال الأمثل والكفء للموارد والإمكانيّات المتاحة في الدّولة[2].

تُعتبر الصّناعة بمثابة التّحويل المستمر وبكمّيات كبيرة للمواد الأوّلية إلى منتجات يسهل نقلها، المقصود من كلمة مستمر استبعاد النّشاط الحرفي واليدوي، تعبير يسهل نقلها استبعاد عمليّات البناء مفتاح التطوّر الإقتصادي للأقاليم وجزءاً أساسيّا من مفردات التنمية الإقتصادية على المستوى الوطني. فالنّشاط الصّناعي يؤمّن إنتاج السّلع والخدمات واستغلال الثّروات المادية والبشرية لإشباع حاجات المجتمع ضمن مجالات الإنتاج والإستهلاك والتّشغيل، كما يُعتبر قطاع الصّناعة القطاع المحرّك للمخطّطات التنموية وخاصّة في البلدان النّامية[3].

الصّناعة هي النّشاط الإنساني غير الفلاحي الذي يسعى إلى إنتاج أو إحداث تعديل على الأشياء والمواد بهدف تحقيق غاية محدودة بل أوسع من ذلك، حيث تشمل جميع الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم المختلفة، فهي جميعها تدخل في مفهوم الصّناعة.

ممّا سبق يمكن القول بأنّ الصّناعة هي فنّيات أحكام الأعمال في أنشطة الحياة المختلفة، بكلمة مختصرة هي فنّ الوجود الإنساني وتحسين نوعيّته في ميادينه المختلفة والمتنوّعة، أي هيّ صناعة الوجود الإنساني وترقيّته.

الفرع الثالث/دور القطاع الصّناعي في تحقيق التنمية الإقتصادية: تحتلّ الصّناعة مركزاً متميّزا في إطار العمل من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية وتلعب بذلك دوراً رئيسيا هاماً في إطار هذه العملية، لذلك يشير أحد الكُتّاب إلى أنّ التّصنيع يُعدّ حجر الزّاوية في التنمية، يُؤكّد ذلك كاتب آخر إذ يشير إلى أنّ عملية التّصنيع تُعتبر محور عملية التنمية، كما تتمّ الإشارة إلى أنّ كل سيّاسة للتّضال ضدّ التّخلف لا بد أن تشمل كجزء مهم منها سيّاسة للتّصنيع، بحيث يظلّ التّصنيع دائما شرطاً ضروريّا للتنمية الإقتصادية.

إنّ الدّور الذي تحتله الصّناعة في إطار عملية التنمية الإقتصادية يتأثر بما يُمكن أن تؤديه الصناعة في هذه العملية من خلال ما يأتي[4]:

– الصّناعة تدعّم الإستقلال الإقتصادي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الإستقلال السّياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح، الذي توجد فيه العديد من مراكز القوى التي تحاول الضّغط على هذا البلد أو ذاك، إذ أنّ هذه القوى يُمكن أن تستغل الحاجة الإقتصادية التي تبرز لدى بعض الدّول في سدّ حاجيّاتها على الخارج، لذلك فإنّ تطوير القطاع

الصّناعي يمكن أن يقلّل من إعتماد البلد في توفير احتياجاته على الخارج ويوفّر القدرة الذاتية للإقتصاد على التطوّر وتقليل ما يُمكن أن يؤثّر على استقلاله الإقتصادي.

– المساهمة في معالجة الإختلال في الهيكل الإقتصادي الناشئ عن إعتماد الإقتصاد النّامي على أنواع محدودة من النّشاطات يتضمّنها قطاع أو قطاعات محدودة تساهم في تكوين النّاتج الوطني، في التّشغيل وفي الصّادرات، كما هو الحال في مساهمة القطاع الزّراعي أو الصّناعة الإستخراجية في الكثير من البلدان النامية، إلاّ أنّ التطوّر الصّناعي يُقلّل من هذا الإختلال عن طريق إضافة قطاع إنتاجي يمكن أن يسهم بشكل مهم في تكوين النّاتج الوطني، في التّشغيل وفي الصّادرات، خاصة وأنّ هذا القطاع تتّسم نشاطاته بالتّنوع الكبير في حالة تطوّره، وما يترتّب على ذلك من تنويع الهيكل الإنتاجي والصّادرات وتقليل المخاطر، التي يمكن أن ترافق ضعف التنوع في حالة عدم تطوّر القطاع الصّناعي، خاصة وأنّ القطاعين اللذين يتم الإعتماد عليهما في الكثير من إقتصاديات البلدان النّامية هما الزّراعة والصّناعة الإستخراجية، يخضعان إلى عوامل تضعف قدرة البلد النامي على التّحكم فيهما في حالات ليست قليلة، كما هي الحالة عندما تتغيّر الظّروف الطبيعية بالنسبة للزّراعة أو بأحوال السّوق بالنّسبة للصّناعة الإستخراجية.

– المساهمة في التّشغيل، إذ أنّ القطاع الصّناعي يُعتبر من القطاعات الهامّة التي يمكن أن تستوعب أعداداً ليست بالقليلة من الأيدي العاملة، وبالتّالي فإنّ تطوّره يُعدّ ضروريّا لامتصاص البطالة الظّاهرة والبطالة المقنعة، كذلك لامتصاص الأيدي العاملة التي يُمكن أن تفيض في القطاع الزراعي من خلال تحديثه، عن طريق إدخال الوسائل والأساليب الإنتاجية الحديثة ضمن إطار العمل من أجل تحقيق التنمية، وبالتّالي تبرز ضرورة توفير العمل المنتج لهؤلاء من خلال تطوير القطاع الصّناعي، تقليل توجّههم نحو العمل في مجالات هامشية أو خدمية بشكل قد يفيض على الحاجة الفعلية لعملهم في هذه المجالات.

– التّأثير في ميزان المدفوعات للتّقليل من العجز في هذا الميزان، أو لتوفير قدر أكبر من العملات الأجنبية، تمكّن البلد من زيادة قدرته على إستيراد احتياجاته المختلفة من السّلع والخدمات، ويمكن للقطاع الصّناعي أن يسهم في ذلك من خلال قيام هذا القطاع من إنتاج سلع صناعية تسدّ احتياجاته بدلاً من اللّجوء إلى استيرادها، وبالتّالي فإنّ توفّر العملات الأجنبية تتطلّبها عملية الإستيراد في حالة عدم قدرته على تصنيعها محليّا.

– التّصنيع يسهم في تطوير قدرات ومهارات العاملين، نظراً لأنّ التّصنيع يعتمد على وسائل وطرق إنتاج حديثة تتضمّن تطوير العاملين وهذا يؤدّي إلى تطوير العنصر البشري في الإقتصاد، بحيث لا يقتصر أثر هذا العنصر على القطاع الصّناعي فقط، وإنّما يمكن أن يُسهم هذا القطاع من خلال ذلك في توفير القدرات والمهارات للعمل في القطاعات الإقتصادية الأخرى عن طريق إنتقال بعض العاملين منه للعمل فيها، بذلك يمكن أن يساند القطاع الصّناعي عملية التطوّر في القطاعات الأخرى كالقطاع الفلاحي، القطاع السيّاحي والقطاع التّجاري بشكل عام.

تحقيق التطوّر في القطاع الصّناعي من خلال كل ما سبق، يساهم في نقل الإقتصاد من حالة التّخلف إلى حالة التقدّم، نظراً لأن الدّول المتقدّمة يمثّل فيها القطاع الصّناعي أهمية كبرى سواء من حيث إسهامه في تكوين النّاتج الوطني أو في التّشغيل أو في الصّادرات، هذا الأمر يُلاحظ حتى في الدّول المتقدّمة التي تعتمد في تقدّمها على القطاع الزّراعي بدرجة أكبر،

إلاّ أنّ القطاع الصّناعي فيها يحتلّ أهمية واضحة كذلك، باعتبار أنّ تقدّم هذا القطاع يمثّل ضرورة هامة لإحداث التطوّر في القطاع الزّراعي ولذلك غالبا ما يستعمل التّصنيع والنّمو كمترادفين ولا شكّ أنّ هناك سوء إستعمال لهذا التّرادف، إلاّ أنّه مع ذلك يتضمّن قسطاً وافراً من الحقيقة.

المحور الثاني: واقع ومميزّات الصّناعة الجزائرية (إصلاحات معجّلة بنتائج مؤجّلة)

يكشف تطوّر الصّناعة في الجزائر سيطرة القطاع العام على ما يقارب 80% من مجموع المؤسّسات النّاشطة في المجال الصّناعي على الأقل حتى بداية التّسعينيات، أين جاءت مختلف الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصّناعية وهو الأمر الذي أعطى دفعاً لإعادة الإعتبار للمؤسّسات الخاصة. لقد كان نتيجة ذلك بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي كإحدى الوسائل الهامّة التي أعطت دفعة للجهاز وإتاحة الفرصة لتفعيل آليات السّوق[5]. فأصبحت المؤسّسات الخاصة مهيمنة على الكثير من الأنشطة الإقتصادية وتوسّعت استثماراتها إلى مختلف الصّناعات.

الشّكل رقم (01): تطور معدّلات نمو القطاع الصّناعي خلال الفترة (2000-2016). الوحدة: (%)

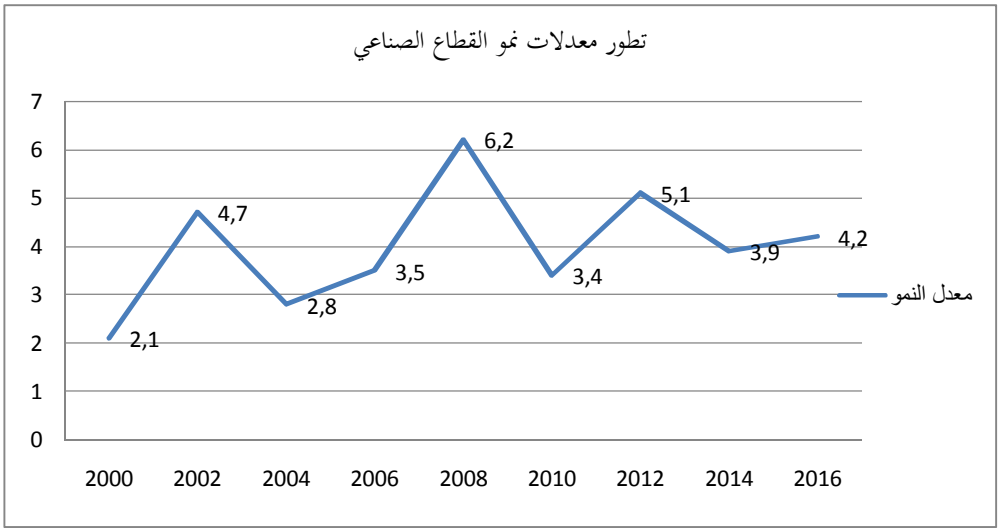

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

- Office National des Statistiques (ONS), Les Comptes Economiques En Volume de 2000 à 2015, Algérie, 2015, pp19-22.

– بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، الجزائر، نوفمبر 2016، ص37.

نمو المؤسّسات الخاصة جاء كنتيجة لتوجّه الإقتصاد ككل من الإعتماد على المؤسّسات الكبرى إلى تشجيع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة حتى تكاد تُصبح الأساسية فيه، خاصّة بعد فشل المؤسّسات العمومية في مهامها الصّناعية، سواء من حيث القدرة على تلبية الإحتياجات المتزايدة لأفراد المجتمع أو في تحقيق وخلق قيمة مضافة للاقتصاد ككل، بناء على مشكلة سوء التّسيير التي أصبحت لاصقة بجل المؤسّسات العمومية لانتشار اللاّمبالاة، الإهمال، الرّشوة، البيروقراطية ....الخ. إلاّ أنّ مساهمات القطاع الخاص بقيت محدودة بالنّظر إلى إضعاف قدرته على الولوج لقطاعات إستراتيجية كالصّناعات الميكانيكية

نتيجة جملة من العراقيل القانونية، المؤسّساتية والمالية التي تحول دون ولوجه للإستثمار في مجالات أكثر إنتاجاً وتأثيراً في الإقتصاد للرّفع من نسبة مساهمة الصّناعة التّحويلية في النّاتج الدّاخلي الإجمالي.

لم تكن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر طيلة فترة استقلالها في القطاع الصّناعي تستهدف إدماج المستثمرين الخواص إلى جانب الإستثمار العام لتحمل عبء التنمية الإقتصادية فحسب، بل كانت من أهم أهدافها أيضاً بناء هيكل صناعي متنوّع، من حيث المنتوجات التي يقدّمها في ظل هيمنة طويلة للصّناعات البتروكيماوية على القطاع الصّناعي ككل.

يقيّم أداء أيّ قطاع من خلال معدّلات نموّه، بالحديث عن أداء القطاع الصّناعي في الجزائر تكشف الإحصائيات الخاصة حالة الرّكود والنمو الضّعيف التي تميّز الصّناعة اليوم بعد التحسّن في سنة 2009.

توضّح المعطيات الرّقمية المقدّمة من الدّيوان الوطني للإحصاء والممثّلة في الشّكل البياني السّابق رقم (01) عن نمو ضعيف للقطاع الصّناعي في وقت يُنتظر أن يكون دعامة الإقتصاد للخروج من التبعية النّفطية، خاصة بعد تدهور معدّلات النّمو بعد أن وصل سنة 2009 إلى 9,6%، لولا مساهمة القطاع الخاص لكانت معدّلات النّمو أضعف، فسنة 2006 على سبيل المثال مثّلت نقطة سوداء في نمو القطاع الصّناعي العمومي أين بلغت (-03%)، وغطّى حينها النمو الموجب للقطاع الخاص هذا التّدهور وبرز معدّل نمو القطاع ككل موجبا بنسبة 3,5%.

رغم كل المبالغ المالية الهائلة التي سخّرت في هذا الصّدد في إطار مختلف البرامج الإصلاحية والتنموية التي كان يُنتظر أن تعطي ثمارها في سنوات لاحقة، كانت نتائج الأداء والإنتاج عكس ما كان مُنتظرا، فتناقضات الإقتصاد الجزائري تفرض دائما منطقها، أموال تُصرف وإنتاج مفقود هذه معضلة الإقتصاد ككل وليست الصّناعة فحسب.

يعود ركود القطاع ونموّه البطيء إلى النمو المضطرب لأغلب الفروع الصّناعية بين معدّلات نمو موجبة ضعيفة أو سالبة، على سبيل المثال أثّرت معدّلات النمو السّالبة لفروع في الصّناعة كالمناجم والمحاجر، الصّناعات النّسيجية، الجلود والأحذية وصناعات مختلفة بنسبة (-5,7%)، (-2%) ، (-0,6%) و(-4,9%) على التّرتيب في نمو القطاع الصّناعي ككل سنة 2011 أين لم يتعدّ 3,9%، كما أنّ بقية الفروع التي شهدت معدّلات نمو موجبة لم تتعدّ بدورها 08% في فرع الكيمياء، البلاستيك.

لقد واصل النشاط واصل النشاط الصناعي نموه في 2016، كاسباً 0,5 نقطة مئوية إلى 4,2%. بلغت القيمة المضافة الصناعية 900,9 مليار دينار جزائري، في زيادة سنوية بنسبة 7,4%. تُساهم الصناعة بـ 5,4% (0,21 نقطة) في تدفق الثروة، وبهذا تشغل المرتبة الأخيرة ضمن القطاعات خارج المحروقات[6].

أ- مساهمة الصّناعة في بنية النّاتج المحلّي الإجمالي: يُمكن الحكم على أيّ اقتصاد من اقتصاديات العالم من خلال ناتجه المحلّي الإجمالي، لكن إذا أردنا أن تكون لدينا أحكام مستندة إلى الواقع لا بدّ أن نعرف ما هي مكونات هذا النّاتج المحلّي الإجمالي، وبعبارة أخرى ما هي المساهمة القطاعية في هذا النّاتج، لأنّه هناك دول لها معدّلات مرتفعة في ناتجها المحلّي الإجمالي، لكن لا يعكس ذلك مستوى تطوّرها الإقتصادي الحقيقي، كما نجد دوّلاً أخرى أقلّ حجماً من الأولى لكن لها

تنوّع وتطوّر اقتصادي مربح، لذلك وبما أنّ الجزائر لها ناتج محلّي إجمالي كبير نسبيّاً مقارنة مع الدّول الإفريقية والعربيّة، إلاّ أنّها تفتقر إلى التنوّع والتطوّر الاقتصاديين[7].

الشّكل رقم (02): مساهمة القطاع الصّناعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2002-2016).

الوحدة: (%)

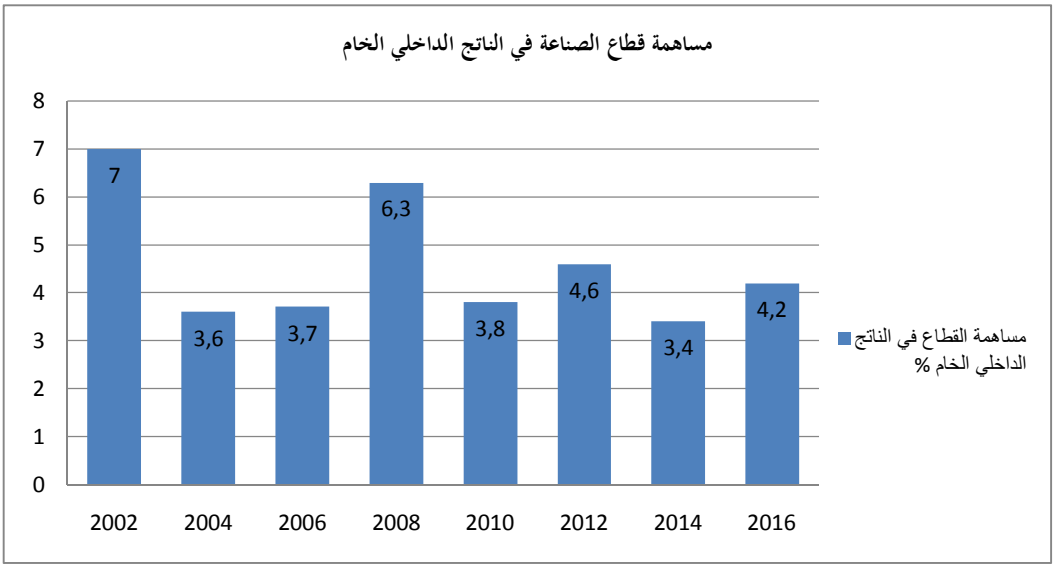

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، الجزائر، نوفمبر 2016، ص38.

حصّة القيمة المضافة للقطاع الصّناعي خارج قطاع المحروقات في النّاتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2016 كانت متذبذبة، كما كانت معدّلات نمو الإنتاج الصّناعي جدّ منخفضة، كما أنّها كانت سلبية في بعض الفروع. من الواضح أنّ هذه المعدّلات لا تتماشى مع النّسب الإقليمية، فبمجموع الدّول النّامية الصّناعة خارج قطاع المحروقات تمثل في المتوسط 14% من مجموع النّاتج الدّاخلي الخام (17% في المغرب، 18% في تونس، 19% في مصر). يُقدر متوسط الدخل الصافي الشهري للصناعة بـ 98055 دينار جزائري (في 2014) في زيادة بـ 4,3% سنة 2015. كما تزايد دخل الصناعات المعملية بـ 4,0% إلى 38238 دينار جزائري. فالقطاع الصناعي اتسم بتفاوتات كبيرة في الأجور بين القطاع العام والخاص .بقيمة مضافة تُقدر بـ 745,2 مليار دينار، ارتفعت الصناعات المعملية بنفس وتيرة الناتج الداخلي 3,8% ولكن بوتيرة أقل من وتيرة توسع الصناعة 4,3%.

ب- الصّناعة والمساهمة في التّشغيل: أساس الصّناعة الإنتاج وأساس الإنتاج أحد أهم عوامله اليد العاملة، لذلك توفر الصّناعة مناصب شغل مختلفة سواء كانت مؤهّلة أو غير مؤهّلة لأنّ الإنتاج هنا يتطلّب إمّا جهداً فكريّا أو عضليّا. تساهم الصّناعة في إستقطاب ما يقارب 13% في المتوسّط من إجمالي العمالة في الجزائر مثلما يوضّحه الجدول المؤالي.

الجدول رقم (01): القوى العاملة في القطاع الصّناعي ونسبتها من إجمالي العمالة خلال الفترة (2002-2016).

الوحدة: بالآلاف

السنة	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016
العمالة الصّناعية	1012	1061	1264	1141	1337	1335	1290	1244
النسبة (%)	11.7	12.5	14.25	12.47	13.73	13.12	12.6	12.13

Source: Office National des Statistiques (ONS), Activité, Emploi et chômage 2015, Algérie, p12.

رغم أهمية نسبة القوى العاملة فيس القطاع، إلاّ أنّها تبقى ضعيفة بالنّظر إلى جملة الآمال المعلّقة على الصّناعة، فالظّروف الإقتصادية والإجتماعية التي مرّت بها الجزائر خلال فترة التّسعينيّات كانت السّبب الرّئيسي في ضعفها. يُذكر فقط للتّدليل لا للحصر، ماذا ترتّب عن برنامج التّعديل الهيكلي الممتدّ على طول الفترة (1995-1998) من موجة تسريح للعمال في الكثير من المؤسّسات العمومية والتي كانت قاعدة للتّشغيل، خاصة وأنّ ترك خيار النّظام الاشتراكي والتّوجه نحو إقتصاد السّوق قد ساهم في إنخفاض العمالة الصّناعية، فأجبرت المجموعات المسرّحة إلى التّوجه إمّا إلى البطالة القصرية وهم الأكثرية في حين توجّه البقية نحو قطاع الخدمات، كما كان للتّطور التّكنولوجي الدّور الفاعل للتّقليل من اليد العاملة المشتغلة في الصّناعة أيضاً[8].

فقطاع الصناعة يوظف 1,4 مليون عامل، في نمو بـ 7,6% وتشمل 12,13% من اليد العاملة وذلك في سنة 2016. كما شملت الصناعة المعملية 83900 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (أشخاص معنويين)، مما يمثل 15,6% من المجموع.

المحور الثالث: الإستثمارات الأجنبية في القطاع وأهم النّتائج التنموية المحقّقة

تتوفّر في الجزائر العديد من فرص الإستثمار في مجال الصّناعة، حيث توجد مدخلات لتصنيع المنتجات الزّراعية مثل صناعة السّكر، صناعة الغزل والنّسيج، الصّناعات الغذائية والتي تشمل صناعات التعبئة، تتوفّر أيضاً فرص الإستثمار في صناعة الإسمنت حيث تتوفّر على الخامّات الجيدة في الحجر الجيري لهذه الصّناعات، من أهم فرص الإستثمار المتاحة في قطاع التّعدين والبترول هي الإستثمار في مجال الصّناعات البترولية، كما أنّه يوجد في الجزائر احتياطي نفطي كبير يمهّد للإستثمار.

اعترف رئيس مديرية المشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر السيد عمّار أغادير، بتراجع مساهمة القطاع الصّناعي في النّاتج الدّاخلي الخام من 18% سنوات السّبعينيات من القرن الماضي، ليتوقّف عند معدّل 05% مع بداية الألفية الثالثة، في الوقت الذي تقلّص عدد المؤسّسات الوطنية العمومية والخاصة إلى 650 ألف مؤسّسة، بما فيها الصّناعية الكبرى والمؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة. بالمقابل أقرّ عمار أغادير في النّدوة المنظمة حول آفاق الإنعاش الإقتصادي بالجزائر،

بوجود عراقيل عديدة تحول دون النّهوض بالقطاع الصّناعي، أهمّها مشكلة ندرة العقّار الصّناعي والذي تكلّفت الوزارة به عن طريق الإعلان عن برنامج إنشاء الحظائر الصّناعية. كما أشار المسؤول ذاته أنّ الوزارة سطّرت برنامجاً للرّفع من معدّل مساهمة القطاع الصّناعي في النّاتج الدّاخلي الخام إلى نسبة تتراوح بين 08% إلى 10% في آفاق 2020، مشيراً إلى أنّ الحكومة قد اعتمدت سيّاسة صناعية للنّهوض بالقطاع الصّناعي وإنشاء مناخ ملائم للإستثمار مع تحفيز الشُعب الصّناعية إلى جانب الإهتمام بالتّكوين.

على صعيد آخر، أعلن المسؤول ذاته عن تخصيص الحكومة لما قيمته 380 مليار دينار جزائري لإعادة تأهيل المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة في إطار المخطّط الخماسي الذي يمتد بين سنتي 2010 و2014، إستفادت منها إلى غاية الآن 1400 مؤسّسة من هذا القطاع، منها ما تم الانتهاء من عملية إعادة تأهيلها وأخرى في طور الإنتهاء. في نفس السّياق، قال رئيس مديرية المشاريع الكبرى إنّه تم التّصريح خلال سنة 2013 بمشاريع صناعيّة إستراتيجية في مجالات مختلفة مثل الحديد والصّلب والميكانيك، سيتم إنجازها بالشّراكة مع الأجانب، زيادة على تسجيل 11 مشروعاً لإعادة تأهيل المؤسّسات العمومية في مجال النّسيج[9].

بالنّظر لعدم قدرة المؤسّسات الوطنية على تحقيق التنمية الصّناعيّة على الأقل في الوقت الحاضر في ظل الإنفتاح الإقتصادي وضعف تنافسية الإقتصاد الوطني، تُصبح المؤسسة الأجنبية خياراً مهمّا أمام الجزائر لمرافقة الإستثمارات المحلية في المسار التّنموي.

على هذا الأساس فإنّ أيّ إجراء للنّهوض بالإستثمار الصّناعي المحلّي لا بدّ وأن تدعّمه إجراءات موازية لدعم الإستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة بمزاياه الإيجابية المتعدّدة. إذ تمكّن الإستثمارات الأجنبية في حال الشّراكة المؤسّسات العامة والخاصة من إكتساب المعارف والخبرات والتّكنولوجيا والجودة، تقدّم معها حلولاً لإشكالية البطالة مع تغطية إحتياجات الأسواق المحلية ما يدفع نحو تقليص الواردات والرفع من حجم وقيمة الصّادرات[10].

إستنادا إلى بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار عرفت النّشاطات الصّناعية بالنّسبة للمشاريع الأجنبية تزايدا، حيث تمّ تسجيل 495 مشروع ما بين 2002 و2016 بنسبة 60,22% من مجموع المشاريع الإستثمارية الأجنبية، بقيمة تقدّر بـ 1783922 مليون دينار جزائري بنسبة 80,48%، سمحت بإنشاء 70793 منصب عمل أو ما نسبته 59,23% من إجمالي مناصب العمل الموفّرة.

في المجال الصّناعي تُعدّ الإستثمارات الهندية الأهمّ في الجزائر ذلك بعد قيام شركة **'إسبات'** في 2002 بشراء 70% من أسهم الشّركة الوطنية للحديد والصّلب بالحجار، ولقد إلتزمت الشّركة الهندية باستثمار 120 مليون دولار على مدى 10 سنوات، مع التزام الدّولة الجزائرية بالمديونية السّابقة للشّركة الوطنية والمقدرة بـ 600 مليون دولار، وتم الإتفاق على تجميد أسعار الطّاقة والكهرباء لمدة 10 سنوات مع تحمّل خزينة الدّولة للفارق في الأسعار في حالة ارتفاعها مع ضمان حماية مؤقّتة للسّوق الجّزائرية من المنافسة الأجنبية.

وفقا لهذه المعطيات نجد بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قامت به شركة **'إسبات'** الهندية تحقّق بفضل التّسهيلات والضّمانات الكبيرة التي قدّمتها السّلطات الجزائرية للمستثمر الأجنبي، لقد تمكّنت الشّركة من رفع مستويات الإنتاج سنة 2005 بـ 70% مقارنة بسنة 2001 ليبلغ 1.2 مليون طن، كما تمكّنت الشّركة أيضاً من زيّادة مبيعاتها في السّوق الوطنية، إذ أصبحت تقدّر بـ 80 ألف طن شهريّا بعدما كانت في حدود 33 ألف طن وارتفعت الصّادرات لحدود 10000 طن شهريّا نحو المغرب وتونس.

حسب مدير الصّناعات العسكرية بوزارة الدّفاع الوطني، فإنّه تم تحديد حوالي 30 مناولاً وطنيّا في إطار مشاريع شراكة جزائرية-إماراتية-ألمانية لتطوير الصّناعة الميكانيكية تحت علامة المجمّع الألماني دايملر (مرسيدس) معتبراً أنّ هذه الشّراكات تشكّل تقدّما تكنولوجيّا هاماً بالنسبة لبلدنا من أجل بعث نشاط المناولة الذي سيوفّر قيمة مضافة للصّناعة الوطنية، إنّ المقاولين الوطنيين عليهم تحسين تنافسيّتهم لكي يتم اختيارهم كمموّنين بقطع الغيّار لهذه المشاريع، الأمر الذي سيسمح بتحسين التّنافسية في هذا المجال.

هذه الشّراكة ستسمح بإنشاء أكثر من 800 منصب شغل مباشر، هذا ما يساعد على التّخفيف من البطالة، كما أنّه سيتم إعطاء أهمية خاصة لتكوين العمّال الذّين ينبغي أن يتمتّعوا بنفس المستوى من الخبرة لعمّال مصانع مرسيدس عبر العالم. هذا في إطار المحافظة على علامة الشّركة، الأمر الذي يسمح بتكوين قاعدة ستعمل في المستقبل على دفع عجلة التنمية من خلال القطاع الصّناعي بعد إكتساب الخبرة والتكوين.

ستنتج هذه الشّركة حوالي 15000 شاحنة وحافلة في السّنة حسب رخصة إنتاج العلامة 'دايملر' بالنسبة لمركّب الرّويبة، بينما مركب تيارت فينتج حوالي 10000 مركبة لجميع التّضاريس ومركبة نفعية خفيفة في السّنة حسب رخصة إنتاج العلامة 'دايملر'، أمّا مركب قسنطينة فيصنع حوالي 10000 محرّك ذو تبريد بالماء حسب رخص الإنتاج للعلامات (متو- دوتز- دايملر).

تستعمل هذه المحرّكات على التّوالي لتجهّز بها السّيارات الصّناعية، الآلات الفلاحية وآلات الأشغال العمومية، الإنتاج في البداية يوجّه للسّوق المحلية على أن يتم تصدير الفائض مستقبلاً، كون الأمر يتعلّق بمحرّكات وسيّارات مارسيدس.

من جهة أخرى تمّ توقيع أربعة اتفاقيّات شراكة بين مؤسّسات جزائرية وفرنسية في الصّناعة الصيدلانية و التّجهيزات الطّبية والصّناعات الغذائية، هكذا وقّع المجمّع الصّيدلي الفرنسي سانوفي ـ أفنتيس مع الطّرف الجزائري لإنتاج الأدوية باستثمار يقدّر بـ 70 مليون أورو[11].

أكّد ممثّل هذه الشّركة للصحافة أنّ هذا المصنع الذي ستصل طاقته الإنتاجية 100 مليون علبة في السنة من الأدوية الجافّة والسّائلة سيكون أكبر مركّب صيدلاني للمخبر الفرنسي في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، سيوظّف في مرحلة أولى 170 عامل ليصل في النّهاية إلى توظيف 700 عامل. كما يمكن الإشارة إلى أهمية الشّراكة في مجال النّسيج الذّي عرف تأخّراً واضحاً في مجال النمو، حيث أبدى الطّرف التّركي اهتمامه بهذا القطاع وذلك من خلال تخصيص مبلغ معتبر لاستثماره بالجزائر، ففي كل من ولاية بجاية وغليزان يسعى مضاعفة عدد العمّال الموجودين بنحو يصل إلى عشرة أضعاف،

الأمر الذي سيكون إنجازاً كبيرا، خاصة في المناطق المحرومة، على غرار ولاية غليزان ليساهم في امتصاص البطالة، ذلك أنّ المشاريع المبرمجة من شأنها رفع مجموع عمّال القطاع، المقدّر بـ35 ألف عامل، بنحو عشرة آلاف مستخدم جديد على المدى المتوسط.

من جانب آخر أبرمت الجزائر مشاريع شراكة معتبرة مع دولة قطر وصلت إجمالاً إلى حوالي 05 ملايير دولار، أهمّها إنشاء مركّب لإنتاج الحديد والصّلب بمنطقة بلاّرة في ولاية جيجل، بقدرة إنتاجية تصل إلى 10 ملايين طن سنويّا، أي أكثر من خمسة أضعاف القدرة القصوى لمركب الحجار. يشرع المصنع المشترك بين الشركة الوطنية للصّلب 'سيدار' وشركة 'قطر ستيل'، في إنتاج 5,2 مليون طن في مرحلة أولى من الفولاذ الطّويل ثم 05 ملايين طن من الفولاذ المصفّح.

يتضمّن المشروع أيضاً إنجاز محطّة للطّاقة الكهربائية بطاقة 1200 ميغاواط، لتموين المشروع بالطّاقة الكهربائية، على أن يتم ربطها بالشّبكة الوطنية للاستفادة من فائض الكهرباء.

دخل مصنع الشّاحنات بالبويرة شهر نوفمبر 2016، سيضمن هذا المشروع المقام بالشّراكة الجزائرية الإيطالية المقدّرة قيمة استثماره بـ 35 مليون أورو في مرحلة أولى من إنتاج نموذج 'ديلي' المتعدّدة الوظائف بقدرة 1500 وحدة سنويّا، سيوفّر هذا المصنع في مرحلة بدائية 250 منصب عمل مباشر، ليصل بعدها إلى 1000 منصب عمل مباشر، ناهيك عن فتح مناصب شغل غير مباشرة لارتباطه بشبكات مناولة وشبكة لوجيستيكية، تسعى مجموعة 'إيفال' المتخصّصة إلى إبراز مزايا التّكوين والتّأهيل وتحويل التّكنولوجيا والتّواصل بين المؤسّسة والجامعة من خلال الإستعانة بخبرات وكفاءات جزائرية[12].

استبعد الخبير والمحلّل الإقتصادي **عبد الحق لعميري*** أن يتم تحقيق هدف الحكومة بالوصول إلى مساهمة الصناعة بـ 08% (05% حاليا) في النّاتج المحلّي الخام في غضون 2020، بالنّظر إلى ضعف معدّلات الإدماج في المشاريع الصّناعية المقامة حاليّا، عدم وجود المناخ الذي يسمح بالوصول إلى ذلك. أكّد لعميري أنّ الإقتصاد الجزائري قد يكون الوحيد في العالم الذي يُعتبر فيه الأثر المضاعف للأموال التي يتم ضخّها في الإقتصاد ضعيفاً، فعن كل ثلاثة دولارات منفقة نحصل على دولار واحد، في حين تنعكس هذه المعادلة في الإقتصاديّات القويّة.

من غير المعقول أن ندعّم الإقتصاد عبر النّفقات العمومية سنويّا بـ 20% إلى 25% من النّاتج المحلّي الخام، لنحصل على معدّل نمو بـ 03% في الأخير. أضاف بأنّ الوصول إلى مساهمة الصّناعة بـ 08% من النّاتج المحلّي الخام في غضون 2020، يتطلّب على الأقل إرتفاع الإنتاج الصّناعي الحالي بـ 150% هو أمر طموح صعب التّحقيق.

خاتمة:

مهما كانت الأسباب وراء ضعف أداء القطاع الصّناعي (خارج المحروقات) ومع صعوبة الاستمرار في نمط التنمية الذي تبنته الدّولة خلال السّنوات السّابقة، فقد أضحى من الضّروري أن تتّجه الجهود إلى تعزيز دور القطاع الصّناعي في تنويع البنيان الإنتاجي المحلّي ومن ثمّ في تنمية الإقتصاد الجزائري وفق إستراتيجية تقوم على أساس إعطاء الموارد الإقتصادية مكانتها المطلوبة في دورة التنمية الصناعية. رغم الإصلاحات التي باشرتها الدّولة منذ أكثر من عشريتين، إلاّ أن النّتائج المحقّقة مازالت بعيدة عن التّوقعات ولم يتمكّن الجهاز الإنتاجي من تحسين مستوى أدائه بشكل عام، لذا وجب البحث عن السّبل

التي تساعد على النّهوض بالقطاع الإنتاجي وجعله قادراً على رفع التحدّي أمام المنتجات الأجنبية، التي أصبحت تهدّد المنتجات المحلية خاصة بعد الإنفتاح الإقتصادي الذي بدأت بوادره تظهر جليّا، ومنها إتفاق الشّراكة مع دول الإتحاد الأوربي.

الإجراءات التي اتّخذت في مجال الشّراكة في إطار التّسهيلات والإمتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب أعطت نتائج مشجّعة في العديد من الحالات، فعلى سبيل المثال الشّراكة الجزائرية الألمانية في مجال مواد التنظيف حققت نتائج جيّدة، كذلك الشّراكة مع الشّركة الهندية (إسبات) ومركب الحجّار في مجال الحديد والصّلب، لذا أصبح التفكير بجدّية في كيفية التوصّل إلى إبرام عقود شراكة مع شركات أجنبية بهدف الاستفادة من خبرتها والاحتكاك معها، لكي تُتيح العديد من الفرص التي يُمكن للمؤسّسات الوطنية استغلالها لمعالجة المشاكل التي تعاني منها كالجودة المنخفضة لمنتجاتها، تكلفة إنتاج المرتفعة بسبب الصّعوبات التي تتخبّط فيها كمشكل التّمويل، طرق التّسيير، التّكنولوجيا المتواضعة.....الخ.

نتائج اختبار صحة الفرضيات:

بعد تحليل موضوع هذه الدراسة ومحاولة الإحاطة بمعظم جوانبها، يمكننا اختبار فرضياتها:

الفرضية الأولى: ومضمونها أن الاستثمار الأجنبي مصدر حيوي للقطاع الصناعي، حيث أضحى القوة الدافعة للاندماج في الاقتصاد العالمي والنهوض بالاقتصاد الوطني، حيث تأكدت هذه الفرضية، فالجزائر ولأجل إثبات إرادتها بخصوص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، لجأت إلى صياغة تشريعات ونظم وترتيبات تخص ذلك، وتهيئة كل الظروف الملائمة لاجتذابه، والترويج من خلال أساليب تكرس ثقة المستثمرين الأجانب فيها على أنها تشكل قطبا مناسبا لتجسيده.

الفرضية الثانية: مفادها أن للاستثمار الأجنبي تأثير ايجابي على القطاع الصناعي نظرا لقدرته على استغلال وتثمين المتاح من الموارد الاقتصادية، إضافة إلى مدى مساهمته في الناتج الداخلي وإنشاء فرص حديثة للتشغيل. فقد تحققت هذه الفرضية، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل.

أهم النتائج المتوصل إليها:

– يتميّز قطاع الصّناعة بنوع من الزيادة المستمرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا بسبب قطاع المحروقات الذي يستقطب الحصة الكبيرة من الإستثمارات الصّناعية للأجانب في الجزائر.

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع خارج المحروقات يعتبر ضئيلا جدا، بسبب ما واجهته من عراقيل كثيرة، مما لم يسمح للصناعة بالتطور في الجزائر.

– الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب في قطاع الصناعة، ولم يصل بعد إلى عتبة الجهود المبذولة، وهذا بسبب تبني الجزائر في مواجهة مشاكلها لسياسة الحلول الجذرية.

جملة التوصيات المقترحة:

– ضرورة الإسراع في استكمال مسار الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر والإسراع من وتيرة تنفيذها، وإعطاء الأولويّة للقطاع الصّناعي من خلال خوصصة المؤسّسات الإنتاجية العمومية، تحسين مناخ الإستثمار للقطاع الخاص، بالإضافة إلى إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وتطوير الأجهزة الإدارية الحكومية، مع مكافحة بعض الآفات كالرّشوة والبيروقراطية.

– ضرورة تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، من خلال قيّامها بدورها المتمثّل أساساً في تبسيط مختلف الإجراءات أمام المستثمرين وتقديم الإمتيازات والتّحفيزات التي تنص عليها قوانين الإستثمارات، إضافة إلى تعريف المستثمرين الأجانب بالفرص الإستثمارية المتاحة في الجزائر.

– أيّ إجراء للنّهوض بالإستثمار الصّناعي المحلّي لا بُدّ أن تدعّمه إجراءات موازية لدعم الإستثمارات الأجنبية المباشرة قصد الإستفادة من مزاياه الإيجابية العديدة، إذ تمكّن الإستثمارات الأجنبية في حال الشّراكة المؤسّسات العامة والخاصة من إكتساب المعارف والخبرات والتّكنولوجيا والجودة، كما تقدّم معها حُلولاً لإشكالية البطالة وتغطية إحتياجات السّوق المحلية ما يدفع نحو تقليص الواردات والرّفع من الصّادرات.

قائمة التهميش والمراجع:

1 مدحت القريشي، الإقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص ص13-14.

2 كامل كاظم بشير الكناني، الموقع الصّناعي وسيّاسات التنمية المكانية، دار صفاء للنشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص61.

3 بهيج شعبان، جغرافية العالم الصّناعية، الشّركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص05.

4 فليح حسن خلف، التنمية والتّخطيط الإقتصادي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2006، ص ص233-238.

5 قوريش نصيرة، أبعاد وتوجّهات إستراتيجية إنعاش الصّناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد05، 2008، ص89.

6 بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، الجزائر، نوفمبر 2016، ص37.

7 بن عيسى كمال الدّين، المحروقات والعلّة الهولندية في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي الأول حول السّياسات الإستخدامية للموارد الطّاقوية بين متطلبات التنمية القطرية والاحتياجات الدّولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص12.

8 زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة، القطاع الصّناعي كخيار إستراتيجي لمرحلة ما بعد النّفط في الجزائر، مداخلة مقدّمة في إطار المؤتمر الدّولي الأوّل حول السّياسات الإستخدامية للموارد الطّاقوية بين متطلّبات التنمية القطرية والاحتياجات الدّولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص ص02-03.

9 www.djazairess.com/elkhabar/519704.

10 زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة، القطاع الصّناعي كخيار إستراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدّولي الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية والاحتياجات الدّولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص10.

11 متناوي أمحمد، أهمية الشرّاكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصّناعي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدّراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 13، 2015، ص72.

12 جريدة الخبر الجزائرية، مصنع إنتاج الشّاحنات بالبويرة جاهز في نوفمبر 2016، العدد7978، الجزائر، السبت 21 نوفمبر 2015، ص04.

* خبير اقتصادي وأستاذ جامعي بالمدرسة العليا للتجارة، الجزائر العاصمة، الجزائر.